الفصل الثالث

نتائج الفساد

obeikandl.com

obeikandl.com

نتائج الفساد

تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية

تسعى كل الدول المتقدمة ودول العالم الثالث إلى الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدد من الخطط والبرامج الضرورية لذلك ، **لكن انتشار الفساد يؤدى إلى نتيجتين هما :**

١- تأخير معدلات التنمية الاقتصادية .

٢- التوزيع غير العادل على منافع التنمية .

ولكن كما سبق القول أن قدر معين من الفساد يمكن أن يؤدى إلى زيادة الاستثمارات على المدى المتوسط ، فإذا كانت بعض الدول التي تتسم بقدر من الفساد تحقق معدلات معينة من التنمية فإن ذلك يعد دليلاً على أن الفساد لم يصل إلى المرحلة التي يؤدى فيها إلى تقويض التنمية الاقتصادية من أساسها .

وفى حالات معينة يكون النمو سبباً في قيام الفساد حيث أن التنمية تخلق منافع ومكاسب يمكن تقاسمها بين المسئولين الرسميين وبين المنفذين للتنمية من القطاع الخاص ، وسيقوم المسئولون الرسميون الذين يلتمسون الثراء بالاستفادة من عملية توزيع المنافع بتحويلها من الآخرين إلى أنفسهم بدون توليد أي نوع من القيمة المضافة .

تشير بحوث Marro, P. 1995 في المقارنة بين البلاد إلى وجود ارتباط سلبى بين مستويات الفساد المرتفعة وبين معدل النمو .

وبالتالي فإن تزايد مستوى الفساد يؤدى بالتبعية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي السائد [٦] .

وتشير دراسة Rose, A, Susan 1994 أن الفساد المنظم والمنهجي يصبح مكلفاً لمشروعات الأعمال الصغيرة مما يضطر هذه المشروعات الصغيرة إلى العمل في القطاع غير الرسمي .

كما تشير دراسة Kilby, C., 1995 أن احتمالات نجاح مشروعات التنمية أقل في الدول التي ترتفع فيها مستويات الفساد .

وأن المدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد من تكلفة مشاريع التنمية وتقلل من جودتها .

أضعاف الشرعية السياسية :

في الأنظمة الديمقراطية تكون الحكومات تعبيراً عن الإرادة الشعبية وتكتسب شرعيتها من مدى قدرتها على التعبير عن الإرادة الشعبية ، ولكن الفساد يقوض شرعية الحكومات . كما يقوض الفساد الإدعاءات التي تقول أن الحكومة تستعيض بالقيم الديمقراطية عن القرارات الداعمة للقوى التي لديها القدرة على دفع الرشاوى والفاسدة .

كذلك فإن القدرة على نشر ثقافة أن الحكام الديمقراطيين يتسمون بقدر عالي من الفساد تؤدى إلى إيجاد مبررات للانقلابات العسكرية التي يقوم بها قادة ديكتاتوريون أو غير ديمقراطيين باعتبار أن القضاء على الفساد

---

(6) Mauro, Paolo, 1995 "Corruption and Growth" Quarterly Journal of Economic, PP. 682-700.

يتطلب قائد ديكتاتورى متسلط يستطيع أن يقضى على الفساد الذى أتى به القادة الديمقراطيون ، يؤدى الفساد إلى إيجاد مبرر للاستيلاء العسكري على الحكم باعتباره ذلك رداً طبيعياً على فساد الحكام الديمقراطيين .

الفساد لتدعيم الاستقرار السياسي :

ويرى Coolidge, J, Rose, S, 1996 أن الفساد يمكن أن يستخدم لتدعيم المحافظة على السلطة وذلك بأن يعمل الحكام على نشر الفساد على نطاق واسع ، فإذا كان معظم رجال السلطة متورطين في أعمال فساد متمثلة في رشاوى أو استغلال نفوذ أو مجاملات فاسدة، فإن التهديد بالفضيحة يمكن أن يساعد الحاكم في المحافظة على السلطة (٧) .

وكما يرى أن الفساد ليس بالضرورة مهدداً لاستقرار الدولة ، وذلك على الأقل في المدى المتوسط (٨) .

كما أنه يمكن أن توفر دولة فاسدة مستقرة بيئة تساعد على قيام مستوى عالي من الاستثمارات في المدى القصير ، بمعنى آخر يمكن أن يؤدى الفساد إلى زيادة مستوى الاستثمارات الموجودة ، ولكن على المدى الطويل فإن تلك المجتمعات تخاطر بافتقادها لحكم القانون وذلك باستمرار قبولها لحالة الفساد المتمثلة في انتشار الرشاوى وتضخم الثروات الفاسدة .

---

(7) Gillespie, K., Okuhlik, G., 1991 "The political Dimensions of Corruption clean – ups" Comparative politics, Vol. 24, PP. 77- 97.

(8) Gould, D., J., Mukendi, T.B., 1989 Bureaucratic corruption in Africa causes consequences, and Remedies international journal of public administration , vol. 12, PP. 427 – 457.

وما زالت حتى الآن لا توجد أدلة على ضرورة سقوط الدول التي احتفظت بنظام فاسد لسنوات طويلة .

لقد كان هناك تساؤلات عن سقوط اندونيسيا التي احتفظت بنظام فاسد مستقر على مدى سنوات طويلة تحت حكم سوهارتو ، ولكن المحاولات الحالية في اندونيسيا تتجه للقضاء على الفساد ومحاولة إعادة أموال الفساد مرة أخرى إلى اندونيسيا .

تعمد التأخير واستغلال الروتين الحكومى :

يغمد المديرون الفاسدون إلى خلق وضع تنظيمي مصطنع لرفع التكاليف التي يمكن أن تتحملها شركة ما باستخدام التأخيرات ووضع اشتراطات غير ضرورية مكلفة وذلك كوسيلة لاستعطاء الرشاوى والمدفوعات غير القانونية لتجنب تلك الاشتراطات وغالباً ما يتم ذلك في المناقصات والتعاقدات مع الموردين وفى المزادات ، كما يحدث ذلك عند تطبيق القوانين التنظيمية والإجراءات المنظمة للعمل ، ويتم ذلك أيضاً عند تطبيق قانون الضرائب .

وكشفت دراسة Rogers, G, Iddal, 1996 التي أجريت في النيجر أنه من آثار الفساد في النيجر أن جزء من حمولة شاحنة قد تفسد وهى في طريق طويل أثناء انتظار الشاحنة عند حواجز الطرق المقامة وذلك لانتزاع الرشاوى من السائقين ، ويجد السائق نفسه في وضع إما الإذعان لدفع الرشوة المطلوبة وقبول فساد الشحنة بالسيارة نظراً لإطالة فترة انتهاء الانتظار عند كل حاجز تمر به السيارة .

وفى كل الأحوال فإن الباحثون عن التكسب غير المشروع

من الوظيفة في سعى دائم لتأخير المواعيد التي يبدأ عندها المستفيد من تحقيق عوائد من مشروعة.

الإداري الفاسد حينما يخطط لأعماله الفاسدة فإنه لا يهدف إلا إلى التهديد بالتأخيرات وليس إلى فرض وتنفيذ تلك التأخيرات ، وغالباً لا تكون تلك التهديدات صادقة وغالباً ما لا تنفذ إلا أنها تستخدم وسيلة لتحقيق إذعان دافع الرشوة ، ولكن في أحيان قليلة تنفذ فعلاً لكسب التهديد قوة في تحقيق الهدف منه وهو الحصول على الرشوة .

وفى المثال السابق فإنه لابد من إيقاف الشاحنات فعلياً والقيام بأعمالهم .

تأثير الفساد على جودة الأداء :

تتضمن كل عقود التوريد مستويات معينة من الجودة والتي تكون أحيانا ضرورة لانتظام ممارسة الأعمال أو الخدمات ، إلا أن تقديم الرشاوى يترتب عليه توريد خدمات أو سلع منخفضة الجودة مقابل ما تم تقديمه من رشاوى وحتى يحدث هناك اقتسام لعوائد الفساد بين المستلم للخدمة وبين المورد لها .

وقد كشفت دراسة Wade, Robert 1982 أن المقاولين الذين يكلفون بصيانة شبكات الري في الهند يهملون في المحافظة على الجودة وقد اكتشف المراقبون للتشغيل أن انخفاض الجودة في كثير من المناطق راجع إلى رشوة المسئولين للتقاضي عن الأعمال ذات الجودة المنخفضة .

وبالإضافة إلى أن الرشوة تؤدى إلى انخفاض جودة السلعة أو الخدمة

المستلمة في ظل التعاقدات وانخفاض مستوى الجودة الذى يجب أن تلتزم به الوحدات الإنتاجية طبقاً للقوانين والأنظمة السارية ، فإن الرشـــوة يمكـــن أن تؤدى إلى انخفاض جودة بيئات الأعمال التي يتطلبهـــا القـــانون والأنظمـــة السارية .

أن رشوة مفتش مكتب العمل يمكن أن تؤدى إلى التغاضي عن عدم الأمان في مكان العمل أو الامتثال للوائح البيئية التي تفرض إضافة متطلبات معينة ذات تكلفة عالية على الشركة أو المنظمة .

الرشوة قد تجعل المسئول يتغاضى عن تركيب أجهزة أمن وطريـــق ذات مواصفات معينة ضرورية لتحقيق الأمن للمنظمة ويكتفى بتركيب أجهزة ذات مواصفات أقل .

كذلك قد تعارض الشركات أو المنظمات إدخال إصلاحات تنظيميـــة معينة كان يمكن أن تنفذها إذا كان لديها إدراك بأن القانون سينفذ بشكل جيد .

خلق نظام للتفاوت الشديد في دخول المواطنين :

تعمل كل الدول تقريباً على تحقيق التوازن في الدخول بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة وبالتالي على الحد من التفاوت في دخول العاملين ، كما تعمل أيضاً على الحد من التفاوت الشديد في الدخول علـــى المـــستوى الوطني والذي يضر بالفقراء ومحدودي الدخل ولكن الفـــساد يـــضر بتلـــك الجهود الرامية إلى تقليل التفاوت في الدخول والتفاوت في الثروات .

للفساد تأثيراته على توزيع الدخول وعلى التفاوت في الثروات فـــي عمليات الخصخصة الفاسدة ، كما هو في عمليـــات التعاقـــد الفاســـدة فـــإن

المكاسب والمنافع التي تعود على طرفي التعاقد مقدم العطاء الفائز والموظف العام أكبر بكثير مما يمكن أن يتحقق في ظل نظام أمين لا يسمح بالفساد ، هذا الأمر الذى يؤدى إلى التفاوت الشديد في الدخول بين الموظفين العموميين الأمناء والموظفين العموميين الفاسدين ، كما أنه يزيد من التفاوت في الثروات بين مقدمي المعطاءات الفاسدين ومقدمي المعطاءات غير الفاسدين .

أما في حالة الخصخصة الفاسدة التي تخيب آمال الحكومة في الحصول على مصادر دخول جيدة فإن الحكومة تلجئ إلى رفع الضرائب على المواطنين للتعويض عن أسعار عمليات الخصخصة المخيبة للأمال وبالتالي يتزايد التفاوت في الدخول بين المواطنين المحملين بأعباء ضريبية عالية وبين محققي الثروات من الفاسدين .

وفى حالة قيام الدولة بدعم محدودي الدخل في بعض السلع فإن التوزيع الفاسد لتلك الدعوم يعانى منه الطبقات الفقيرة التي جعل الدعم من أجل رفع مستوى معيشتها .

أما الدعم للخدمات أو البرامج التي تقدم للفقراء فإنها تكون أقل فعالية إذا ما تعين على مقدمي طلبات الخدمة أن يدفعوا رشاوى مقابل التأهيل للحصول على الخدمة أو للحصول على موقع متقدم في قائمة المنتظرين للحصول على الخدمة مثل المساكن العمومية وهنا سوف يعانى من ذلك أفقر المحتاجين إلى المساكن .

وكشفت دراسة Vander Veld, 1990 [٩] أنه بسبب التوزيع الفاسد لدعم الزراعة في باكستان أن الموجودين عند قاع شبكة الري قد يحصلون على قدر من الماء أقل بكثير مما يحتاجه حتى لزراعة الكفاف .

وتوضح تجربة نيجيريا مثالاً على ذلك , حظيت نيجيريا بازدهار نفطي . بدد المسئولون الحكوميون ثروة نيجيريا النفطية من خلال الفساد في عام ١٩٨٤ وبعد عشرة سنوات من الازدهار النفطي لم يكن متوسط نصيب الفرد العادي من الدخل في نيجيريا يزيد عما كان عليه عام ١٩٧٤ واستمرار الزهور بمعدل ٠,٤% سنوياً وفى عام ١٩٩٠ انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى مستوى أقل من مثيله في الهند أو كينيا . كما أتى ترتيب نيجريا السابع عشر من بين أفقر دول العالم [١٠] .

المساهمة في هروب رؤوس الأموال :

كيف يتصرف المسئول الفاسد في الأموال غير المشروعة التي حققها من عملياته الفاسدة والتي أكثرها شيوعاً الرشوة ، **أن استخدام تلك الأموال لا تخرج عن الآتى :**

١- إنفاق هذه الأموال في الاستهلاك .

٢- استثمار الأموال في أنشطة أعمال قانونية في الوطن .

٣- استثمار الأموال في أنشطة أعمال قانونية في الخارج .

---

(9) Vander, V., 1990 Field Notes (IIMI) Pakistan photocopy 18 October.

(10) راجع الفساد فى نيجيريا ص .

٤- تحويل الأموال إلى أنشطة أعمال غير قانونية في الوطن أو الخارج

٥- تحويل تلك الأموال إلى حسابات في مصارف أجنبية لإبقائها في طى الكتمان .

ولأن أموال الفساد لها طابع غير قانوني ولأن الغالبية العظمى من الأفراد يرغبون في أن تكون تلك الأموال في طى الكتمان فإن تحويل تلك الأموال إلى حسابات في مصارف أجنبية يكون هو البديل الأكثر احتمالاً في ظل ظروف البلاد النامية التي تتسم بأن أسواق رأس المال بها غير منظمة تنظيماً دقيقاً وبالتالي يكون تصدير الرشاوى والأموال غير المشروعة شكلاً من أشكال هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج يمثل تكلفة يتحملها مواطني الدولة ، ولا تنخفض تلك التكلفة إلا في حالة إحلال رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الداخل محل مدفوعات الفساد التي تم تحويلها إلى حسابات في مصارف أجنبية .

والحالة الوحيدة التي لا تؤثر فيها المدفوعات الفاسدة على هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج هي أن تكون تلك المدفوعات من فائض أرباح الشركات متعددة الجنسية التي سوف تحول إلى الخارج في كل الأحوال وبالتالي تكون لمدفوعات الفساد تأثير هامش على المجتمع وعلى الدولة .

مخرجات التعاقدات الحكومية الفاسدة

يترتب على فساد التعاقدات الحكومية وفساد عمليات الخصخصة أنه يتم توزيع جزء من ثروات البلاد على مقدمي المعطاءات الفاسدين سواء كانت المعطاءات لتوريدات حكومية أو لشراء أصول مملوكة للدولة

وبالتالي يتزايد ثراء الفاسدين بما يساهم في حدوث تفاوت في توزيع الدخول وتزايد في الثراء بين أفراد المجتمع وفي حالة الشراء بعقود ذات أسعار مرتفعة أعلى مما يجب بكثير فإن الدولة تكون مضطرة إلى تحويل تلك الأسعار المرتفعة بفرض المزيد من الضرائب الجديدة على المواطنين أو عن طريق خفض النفقات الحكومية في مجال خدمات معينة تقدم للمواطنين.

كذلك في حالة اعتماد الدولة على إيرادات معينة من الخصخصة فإن الفساد في عمليات البيع سوف يؤدي إلى تحقيق إيرادات أقل بكثير مما هو مخطط في موازنة الدولة الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود تمويل لتلك الخدمات أو المشروعات المخططة أو يؤدي على رفع الضرائب لتمويل الفرق بين ما هو مخطط وما تم الحصول عليه من إيرادات الخصخصة .

نتائج الفساد

أثر الفساد على معدل الاستثمار :

يقدم Mauro, 1995 دليلاً على أن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي .

وفى تحليل يقدمه لتوفير أدلة على أن الفساد يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي ويعتمد في تحليله على الانحدارات المقارنة بين البلاد ، وبين انحدار معدل متوسط الاستثمار للفترة من عام ١٩٦٠ – ١٩٨٥ وحده على مؤشر الفساد وجود ارتباط بين هذه المتغيرات .

ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج انحدارات تقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي [١١] .

المتغير المستقل هو متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٥ .

مؤشر الفساد : هو المتوسط البسيط للمؤشرات القياسية التي وضعتها Political Risk Services, inc., وقام بتجميعها مركز الإصلاح المؤسس (IRIS) التابع لجامعة ماريلاند عن الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٥ وشركة نشاط الأعمال الدولي عن الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٣م . ويساوى انحراف معياري واحد عن مؤشر الفساد ٢,٣٨ .

---

(11) Barro (1991) Business international: Poetical Risk Services Ri center university of Maryland.

obeikandi.com

يلاحظ أن القيمة المرتفعة لمؤشر الفساد أن الدولة لـديها مؤسـسات شفافة ونزيهة [١٢] .

ويبين الجدول انحدار معدل متوسط الاستثمار وحدة علـى مؤشـر الفساد .

وانحدار أحادى المتغير لمتوسط النمو السنوي في حصة الفرد مـن الناتج المحلى الإجمالي على مؤشر الفساد ينتج ترابطاً مهماً وله دلالة معنوية هامة .

فأي تحسن في مؤشر الفساد بمقدار انحراف معياري واحـد قيمتـه (٢,٣٨) يرتبط بما يتجاوز زيادة بمقدار ٤ نقطة مئوية في معـدل اسـتثمار البلد وما يتجاوز زيادة بمقار نصف نقطة مئوية في معدل حصة الفرد مـن النمو .

ويلاحظ من الجدول أيضاً عند إدخال المتغيرات السببية ترتفع معظم المعاملات من أجل مؤشر الفساد في الانحدارات متعددة المتغيرات (عمود ٤ في جدول رقم ١) .

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه عند إضافة معدل الاستثمار إلـى قائمة المتغيرات المستقلة في انحدار النمو ينخفض المعامل في مؤشر الفساد إلى الثلثين.

---

(12) Mauro, P., 1995. Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics, Vol., 3, PP. 681 – 718.

ق.ص.ع القيمة الصغرى لمجموع المربعات العادية ، ق . ص . ث : القيمة الصغرى لمجموعة المربعات ثنائية المراحل ، ل.ى : لا ينطبق .

RZ ليست مقياساً ملائماً للصلاح يتناسب مع القيمة الصغرى لمجموع المربعات الثنائية المراحل .

وتوصلت الدراسة أن الكثير من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يحدث من خلال الاستثمار.

ولكن يجب تفسير تلك النتيجة بحذر شديد لأن البيانات المعدة منها الدراسة غير كافية وتحتاج إلى بحوث مستقبلية أخرى وذلك لتوفير القدرة على تعميم نتائج الدراسات .

أثر الفساد على الإنفاق الحكومى :

لا توجد حتى الآن دراسات أو بحوث علمية لآثار الفساد على هيكل الإنفاق الحكومى وخصوصاً في مجال المقارنة بين الدول .

ويحاول الكتاب التحقق من افتراض أو سؤال رئيس هو "هل السياسيون الفاسدون يفضلون أنفاق أكبر قدر من الأموال على مجالات الإنفاق الحكومى التي بها فرصة أفضل للحصول على الرشاوى منها ؟؟

أن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على طبيعة الفساد وطريقة عمله .

ويرى Barro (1991) أنه في حالة كون الفساد يمثل مجرد ضريبة على الدخل فإن الإنفاق الحكومى المقدر يكون مستقلاً عن الفساد .

وبالتالي فإن الادعاء بأن موظفي الجهاز الحكومى البيروقراطي الفاسدين يستطيعون الاستحواذ على أموال أكثر ليس فقط بزيادة مبالغ الإنفاق العام إنما أيضاً بتحويل مجالات الإنفاق الحكومى إلى تلك المجالات التي يمكن جميع الرشاوى فيها بأعلى قدر من الكفاءة وبأعلى حصيلة ممكنة تاركين المجالات التي لا تحقق رشاوى مها كان أهميتها في تحقيق الفعالية الإدارية . يعتبر ادعاء مؤقت ولا يمكن قبوله بوجه عام لأن الدراسات

والبحوث توصلت إلى نتائج مختلطة [١٣].

واوضحت بعض نتائج البحوث والدراسات أن الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مرتبطاً ارتباط معنوياً كبير بمستويات الفساد الدنيا .

أن التحسن بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد يرتبط بزيادة في الإنفاق الحكومى على التعليم بمقدار نصف نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي تقريباً .

كما يتضح من خلال بعض الدراسات أن مكونات أخرى للإنفاق الحكومى ترتبط أيضاً بشكل مهم بمؤشر الفساد على المستويات التقليدية ، وعلى الأخص في حالة المدفوعات التحويلية ومدفوعات التأمينات والرفاهية

كما توضح الدراسات ايضا أن التعليم هو المكون الوحيد من الإنفاق الحكومى الذى يظل ارتباطه بمؤشر الفساد مهما على مستوى ٩٥% ويظل المعامل على ما هو عليه في الانحدار الأحادي المتغير [١٤]

وحاولت بعض الدراسات اختبار فرضية أنه من المحتمل أن يؤدى الفساد إلى زيادة الإنفاق الحكومى وربما يكون ذلك على المشاريع الفخمة

---

(13) Barro, (1991) Business international: Political Risk services, inc., Ais center university of Maryland.

(14) يحتاج هذا التحليل الى إدخال متغيرات ديمغرافية للسكان (مثل عدد السكان فى سن الالتحاق بالمدارس من مجموع السكان) حيث تزيد من نفقات التعليم ومؤشرات على مستوى إمكانية الدخول فى حرب خلال السنوات القليلة القادمة حيث يمكن أن تزيد من الإنفاق على الدفاع.

التي لا فائدة منها وضررها أكثر من نفعها وكانت النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام بيانات إحصاءات مالية الحكومة وهى بيانات مفصلة .

ولوضحت الآتى :

١- أن مجموع الإنفاق الحكومى غير متصل بالفساد ولكن عندما يقسم الإنفاق الحكومى بحسب وظيفته يتضح النتائج الآتية :

- أن الإنفاق الحكومى على التعليم يرتبط سلبياً بمستويات الفساد الأعلى .
- أن الإنفاق الحكومى على الصحة يرتبط سلبياً مع الفساد .
- أن الإنفاق على النقل والدفاع لا يظهر أي علاقة مهمة بالفساد .

ولكن بيانات الدراسة لا تقدم أي دليل يؤيد فرضية الدراسة وهى أن الفساد ويؤدى إلى زيادة الإنفاق الحكومى وبالتالي لا يتزايد من التحسن في مؤشر الفساد مع الانخفاض في نسبة الإنفاق الرأسمالي الحكومى من الناتج المحلى الإجمالي .

ولكن ذلك لا يعنى أن التحسن في مؤشر الفساد يؤدى إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومى من الناتج المحلى الإجمالي .

العلاقة بين الفقر والفساد :

يشير مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦ إلى وجود علاقة قوية بين الفساد والفقر وذلك بتركز الدول الفقيرة في أسفل الترتيب .

ويرى رئيس منظمة الشفافية ٢٠٠٦ هوجيت لابيل أن "فـــخ الفـــساد يحاصر الملايين داخل الفقر" وأنه على الرغم من مرور عقد من التقدم فـــي وضع قوانين ولوائح منع الفساد ، لكن هناك كثير من الجهود التي يجـــب أن تبذل حتى يمكن تحسين حياة أفقر المواطنين في العالم .

ويوضح مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ وجود علاقة واضحة بين الفساد والفقر ، حيث أوضحت نتائج ثلاثة أرباع الـــدول حصلت على نتيجة أقل من ٥ نقاط (يشمل ذلك جميع الدول المنخفضة الدخل وجميع دول أفريقيا عدا دولتين) مشيراً إلى أن معظـــم دول العـــالم تواجـــه تحديات ارتفاع مستوى إدراك الفساد المحلى .

بينما ٧١ دولة يمثلون تقريباً نصف عدد دول المؤشر حصلن علـــى نتيجة أقل من ثلاث نقاط مشيراً إلى أن إدراك الفساد يعتبر ظاهرة في هـــذه البلاد .

فقد حصلت هاتان على أدنى درجة بمقدار ١,٨ نقطة واشتركت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الأخير برصيد ١،٩ بينما تربع على قمة المؤشر الدول الغنية وتشمل كل من فنلندا وأيلندا ونوذلاندا بدرجات أعلى من ٩،٦ درجة .

وحصلت الدول الصناعية على نتائج عالية فـــي التقريـــر وتعتبـــر فضيحة مثال على ذلك ووفقاً لمؤشر الشفافية الدولية للرشوة عن كينيا فـــإن الرشاوى تكلف الكينيين حوالي مليار دولار سنوياً في بلد يعيش أكثـــر مـــن نصف السكان على أقل من ٢ دولار يومياً .

تكاليف الفساد :

يلحق الفساد ضرراً على كل من البلاد النامية والبلاد المتقدمة على حد سواء .

ويؤدى الفساد إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية كما أنه يعوق حركات الإصلاح الإداري بها كما يعوق بالتبعية نمو المؤسسات الديمقراطية .

وتبذل الدول النامية جهوداً كبيرة من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن الفساد يعوق قدرة هذه البلاد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي هي نادرة بحكم طبيعتها كما أنه يمكن أن يؤدى إلى تحويل رؤوس الأموال إلى بلدان أخرى تظهر معدلات أعلى من الشفافية والنزاهة.

كذلك يلحق الفساد ضرراً على اقتصاديات الدول المتقدمة حيث يمثل الفساد ضرراً على المصدرين والمستوردين في الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك بإعاقة التجارة الدولية .

صرحت حكومة الولايات المتحدة على أنها على علم بمزاعم عن رشوة في العام الماضي أثرت على عقود دولية قيمتها ٣٠ بليون دولار منحت لشركات أجنبية لا تخضع لقوانين تمنع شركاتها المحلية من دفع رشاوى مقابل تسهيل أعمالها وبالتالي فإن الولايات المتحدة التي تعمل بموجب قانون الولايات المتحدة الخاص بممارسات الفساد الأجنبية ، والذي يمنع الشركات الأمريكية من رشوة مسئولين في حكومات أجنبية في المعاملات التجارية الدولية وبالتالي يكون الفساد عائقاً أمام الشركات

الأمريكية التي تسعى إلى القيام بأعمال خارج الولايات .

مكافحة الفساد برفع تكلفة الفساد على شركاء الفساد

مخاطر الفساد وأثره على حجم الفساد وتكراره

يقول Alam, M.S, 1991

تنطبق مبادئ اقتصاديات الجريمة عموماً على الفساد فكلما كانت احتمالات اكتشاف الفساد والمعاقبة عليه أكبر كلما كانت المنافع المترتبة عليه أقل.

وأذا كانت احتمالات الكشف عن الفساد أكبر لتعدد الأجهزة التي تقوم على كشفه ودرجة أدائها ممتازة كلما أنخفض المعروض من الفساد والطلب عليه ، كذلك تزايدت العقوبات المقررة على مقترفي الفساد كلما أنخفض العرض والطلب على الفساد.

بمعنى آخر تمثل تكلفة الرشوة في المعادلة الآتية

التكلفة المتوقعة للرشوة = احتمال الإمساك بمقترفيها × احتمال الإدانة × العقوبة المتوقعة وهنا يقارن المسئول العمومي الذي يطلب الرشوة بين التكلفة المتوقعة للرشوة بالمنافع المتوقعة للرشوة حيث يقع المسئول في الفساد عندما تكون منفعة الرشوة أكبر من التكلفة المتوقعة للرشوة.

قبول الرشوة يتم حينما تكون المنفعة المتوقعة للرشوة > تكلفة الرشوة

كذلك فإن الفاعل المقدر للمخاطر ينتظر أن يحصل على تعويض إضافي مقابل قبوله للوقوع في الشك والريبة التي تنطوي عليها المعاملات الفاسدة.

Alam, M.S, 1991 " some - Economic Costs of Corruption in LDCS " Journal of Development Studies, 27, 1 , pp 89-97"

النتائج المحتملة لإنقاذ القانون

إن محاولة إنقاذ القانون من جانب الراغبين في منع الفساد سوف تلاقي مقاومة عاتية وربما قاتلة من المفسدين وفي حالة الرشوة فإن العمل على إنفاذ قانون الرشوة يمكن أن يؤدي على انخفاض معدل حدوث الرشاوى مع زيادة في حجم الرشاوى المدفوعة في صفقات الفساد التي سوف تتفق.

فالموظفين العموميين إما أن يكونوا أمناء أو أن يطلبوا رشاوى كبيرة كلما تزايد احتمال الإمساك بهم أو تزايدت العقوبة المحتملة على سلوكهم.

كذلك يتوقف استعداد الراشي للدفع على البدائل المتاحة.

البدائل المتاحة للفساد – الرشوة

يمكن للراشي المحتمل أن يحصل على نفس المنافع بالانتقال إلى منطقة نفوذ أخرى أو إلى بلد أخر

١- البديل الثاني هو الالتزام بالقوانين والإجراءات القانونية للحصول على

المنفعة المطلوبة مقابل إضافة أعباء مالية جديدة كان يمكن تجنبها في حالة منع الرشوة، بمعنى آخر الحصول على المنفعة المطلوبة بتكلفة أعلى مما ينطوي عليه الرشوة.

٢- قد يكون للمنظمة أنماط من النفوذ يمكن استغلالها للحصول على المنفعة المطلوبة بدلاً من تقديم الرشوة

٣- يمكن استخدام التهديد والترهيب كوسيلة لفرض السلوك المنحرف بدلاً من الترغيب فيه بدفع الرشوة

٤- استبدال الموظف الذي يطلب الرشوة بموظف آخر في نفس الجهاز الحكومي للحصول على منفعة مماثلة فيه وذلك حينما تكون المنفعة يمكن أن تقدم من كثير من الموظفين العموميين (مثل الحصول على ترخيص مباني أو ترخيص تعلية مباني أو جواز سفر)

تكاليف استراتيجيات مناهضة الفساد :

سبق القول أنه للفساد تكاليفه ، ولمحاربة الفساد تكاليفه أيضاً حيث لا يمكن القضاء على الفساد كله لأن عملية اقتلاع الفساد من جذوره يعتبر في كثير من الأنظمة السياسية والإدارية والظروف الواقعية مسالة باهظة التكاليف ويمكن للجهود المبذولة للقضاء التام على الفساد أن تمارس تأثيراً سلبياً على الحريات الشخصية وعلى حقوق الإنسان .

العمل على مناهضة الفساد أو تقليل الفساد يتطلب بالضرورة وجود موارد مالية للقيام بأنشطة رصد السلوكيات الفاسدة وتطبيق القانون على الفاسدين .

ويجب مراعاة أن مطاردة المسئولين العموميين لضمان عدم تورطهم في قضايا فساد يمكن أن يؤدى إلى إحجام الأفراد عن تولى العمل العام والمسئولية العامة تجنباً لمطاردات يمكن أن تلحق بهم إذا قبلوا

المسئولية العامة والعمل العام، وفى أقل تقدير فإن جهود مناهضة الفساد التي تؤدى بحماس مبالغ فيه سوف تمارس تأثيراً مؤكداً على خفض الروح المعنوية بين الموظفين العموميين وانخفاض روح المبادأة والمبادرة . كما أنه يمكن أن يؤدى إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومى .

ومن هنا لابد من الأخذ في الاعتبار تكاليف مناهضة الفساد وذلك عند وضع استراتيجيات مناهضة الفساد واختيار أساليب سياسية أو إدارية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات .

obeikandl.com

أثر اتفاقيات مكافحة الفساد على سيادة الدولة

لا يتعارض التوقيع على الاتفاقيات الدولية لمناهضة الفساد بالسيادة القومية للدولة على أراضيها ، كما أن جميع الاتفاقيات الدولية لا تسمح لأي دولة بالتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى بدعوى مكافحة الفساد ، كما لا يجوز لأي دولة ممارسة الولاية القضائية أو إجراء المحاكمات أو الضبط والتفتيش أو متابعة الفساد داخل أرض دولة أخرى عضو في تلك الاتفاقيات وتنص المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الآتي

١- تؤدي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبادئ تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها ومع مبدأ تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها ومع مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

٢- ليس في الاتفاقية ما يتيح للدولة الطرف أن تقوم في إقليم دولة أخرى بممارسة الولاية القضائية وأداء الوظائف التي يناط أداؤها بسلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي.